



Distr.: General
12 October 2017
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الثالثة عشرة، المعقودة في أوردوس،
الصين، في الفترة من ٦ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

الجزء الأول: المداولات

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٨-١	أولاً - افتتاح الدورة
٣	١	ألف - افتتاح الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف
٣	٣-٢	باء - انتخاب الرئيس
٣	٨-٤	جيم - البيانات العامة
٣	٤٢-٩	ثانياً - المسائل التنظيمية
		ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل، بما في ذلك أعمال دورتي الهيئتين الفرعيتين
٣	١٠-٩	باء - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس
٦	١٤-١١	جيم - وثائق تفويض الوفود
٦	١٧-١٥	دال - اعتماد المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص، وقبول المراقبين
٧	١٨	هاء - لجنة العلم والتكنولوجيا
٧	٢٤-١٩	واو - لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
٧	٢٩-٢٥	زاي - اللجنة الجامعة
٨	٣٧-٣٠	حاء - الحضور
٨	٤١-٣٨	طاء - التوثيق
١٠	٤٢	ثالثاً - إدراج أنشطة المنظمات غير الحكومية ضمن برنامج العمل الرسمي لمؤتمر الأطراف:
١٠	٤٦-٤٣	جلسة الحوار المفتوح
١١	٦٧-٤٧	رابعاً - الجزء الخاص
١١	٦٠-٤٧	ألف - اجتماعات المائدة المستديرة الموازية الوزارية/الرفيعة المستوى



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-17909(A)



* 1 7 1 7 9 0 9 *

١٣	٦٢-٦١	باء - الشأن الجنساني والحقوق في الأراضي (حوار مع المجتمع المدني)	
			جيم - كيف يمكن للحكومات المحلية أن تساعد في مواجهة تحديات تدهور	
١٣	٦٤-٦٣	الأراضي؟ (حوار مع ممثلي الحكومات المنتخبين والمحليين)	
			دال - كيف يمكن للقطاع الخاص الاستثمار من أجل المساعدة على تحقيق تحييد	
١٣	٦٧-٦٥	أثر تدهور الأراضي؟ (حوار مع القطاع الخاص)	
١٣	٧٧-٦٨	القرار والمقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف	خامساً -
١٤	٧٢-٦٩	المقررات المتخذة بناء على توصية من رئيس مؤتمر الأطراف	ألف -
١٥	٧٣	المقررات المتخذة بناء على توصية من المكتب	باء -
١٥	٧٤	المقررات المتخذة بناء على توصية من اللجنة الجامعة	جيم -
١٦	٧٥	المقررات المتخذة بناء على توصية من لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية	دال -
١٦	٧٦	المقررات المتخذة بناء على توصية من لجنة العلم والتكنولوجيا	هاء -
١٧	٧٧	القرار الذي اعتمده مؤتمر الأطراف	واو -
١٧	٨٢-٧٨	اختتام الدورة	سادساً -
١٧	٧٨	اعتماد تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الثالثة عشرة	ألف -
١٧	٨٢-٧٩	إغلاق الدورة	باء -
المرفقات				
١٨	موجز للجزء الرفيع المستوى لمؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة	الأول -
٢٥	إعلان منظمات المجتمع المدني التي حضرت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف	الثاني -
٢٨	الإعلان الصادر عن منتدى قطاع الأعمال المعني بالإدارة المستدامة للأراضي	الثالث -
٣١	إعلان منتدى الشباب	الرابع -
٣٥	Documents before the Conference of the Parties at its thirteenth session	الخامس -

أولاً- افتتاح الدورة

ألف- افتتاح الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف

١- افتتح نائب وكيل وزارة شؤون الغابات والمياه، معالي السيد جمال نوغاي، الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وذلك بالنيابة عن رئيس الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف، وزير شؤون الغابات والمياه (تركيا)، معالي السيد فيصل إيروغلو. وأدلى ببيان عملاً بالمادة ٢٢ من النظام الداخلي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

باء- انتخاب الرئيس

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٢- في الجلسة الأولى المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، انتخب مؤتمر الأطراف بالتركية معالي السيد تشانغ جيانلونغ، وزير الإدارة الحكومية للغابات في الصين، رئيساً لدورته الثالثة عشرة.

٣- وأدلى الرئيس الجديد ببيان.

جيم- البيانات العامة

٤- في الجلسة الأولى أيضاً، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أدلت رئيسة الحكومة الشعبية لمنطقة منغوليا الداخلية المتمتعة بالحكم الذاتي، السيدة بو شياولين، ببيان باسم المدينة المضيفة.

٥- وفي الجلسة نفسها، أدلت الأمانة التنفيذية لاتفاقية مكافحة التصحر ببيان.

٦- وفي الجلسة الأولى أيضاً، أدلى ببيانات ممثلو كل من: إكوادور (باسم مجموعة ال ٧٧ والصين)، وإستونيا (باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه)، وكينيا (باسم المجموعة الأفريقية)، وبوتان (باسم مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ)، والأرجنتين (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإيطاليا (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لشمالي البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع))، وأرمينيا (باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى والشرقية).

٧- وأدلى ببيان أيضاً ممثل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨- وعلاوة على ذلك، أدلى ممثل لمنظمة غير حكومية ببيان (المؤسسة البيئية الصينية).

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل، بما في ذلك أعمال دورتي الهيئتين الفرعيتين

(البند ١(ب) و(و) من جدول الأعمال)

٩- نظر المؤتمر في البند ١(ب) و(و) من جدول الأعمال في جلسته الأولى المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٠- وعقب بيان أدلى به رئيس الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، أقر المؤتمر جدول أعماله وتنظيم العمل على النحو الوارد في الوثيقة ICCD/COP(13)/1، وذلك كما يلي:

١- المسائل التنظيمية:

- (أ) انتخاب الرئيس؛
- (ب) إقرار جدول الأعمال؛
- (ج) انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس:
- '١' انتخاب نواب الرئيس؛
- '٢' انتخاب رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا؛
- '٣' انتخاب رئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية؛
- (د) وثائق تفويض الوفود؛
- (هـ) اعتماد المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص، وقبول المراقبين؛
- (و) تنظيم العمل، بما في ذلك دورتا الهيئتين الفرعيتين.

٢- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الآثار المترتبة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

- (أ) إدماج الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة والغاية ١٥-٣ ذات الصلة التي تنص على "مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي"، في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- (ب) الإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية؛
- (ج) تنفيذ استراتيجية الاتصال الشاملة وعقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠).

٣- تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي:

- (أ) تقرير لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية وتوصياتها المقدمة إلى مؤتمر الأطراف؛
- (ب) إجراءات إضافية أو آليات مؤسسية لمساعدة مؤتمر الأطراف في الاستعراض المنتظم لتنفيذ الاتفاقية - اختصاصات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية؛
- (ج) معالجة ظروف إقليمية ووطنية خاصة؛
- (د) تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة ومع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية المختصة؛

- (هـ) ضمان مزيد من الاستثمارات والعلاقات مع الآليات المالية:
- '١' مذكرة التفاهم بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومرفق البيئة العالمية؛
- '٢' تقرير الآلية العالمية.
- ٤- الربط بين المعارف العلمية وصنع القرار: استعراض تقرير لجنة العلم والتكنولوجيا وتوصياتها المقدمة إلى مؤتمر الأطراف.
- ٥- الجزء الخاص:
- (أ) اجتماعات المائة المستديرة الموازية الوزارية/الرفيعة المستوى:
- '١' اجتماع المائة المستديرة ١: تدهور الأراضي: تحدٍ أمام التنمية والازدهار والسلام؛
- '٢' اجتماع المائة المستديرة ٢: الجفاف والعواصف الرملية والترايبية: الإنذار المبكر وما بعده؛
- '٣' اجتماع المائة المستديرة ٣: تقييد أثر تدهور الأراضي: "من الأهداف إلى العمل ... ماذا سيقضي الأمر؟"
- (ب) الشأن الجنساني والحقوق في الأراضي (حوار مع المجتمع المدني)؛
- (ج) كيف يمكن للحكومات المحلية أن تساعد في مواجهة تحديات تدهور الأراضي؟ (حوار مع ممثلي الحكومات المنتخبين والمحليين)؛
- (د) كيف يمكن للقطاع الخاص الاستثمار من أجل المساعدة على تحقيق تقييد أثر تدهور الأراضي؟ (حوار مع القطاع الخاص).
- ٦- البرنامج والميزانية:
- (أ) برنامج وميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛
- (ب) الأداء المالي للصناديق الاستثمارية للاتفاقية؛
- (ج) تقرير مكتب التقييم.
- ٧- المسائل الإجرائية:
- (أ) مشاركة منظمات المجتمع المدني وإشراكها في اجتماعات وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- (ب) مشاركة القطاع الخاص وإشراكه في اجتماعات وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واستراتيجية مشاركة مؤسسات الأعمال؛
- (ج) برنامج عمل الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.
- ٨- تقرير الدورة.

باء- انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

١١- نظر المؤتمر في هذا البند من جدول الأعمال في جلسته الأولى والثانية، المعقودتين في ٦ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وانتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورته الثالثة عشرة:

نواب الرئيس:

- السيد ريتشارد مونداندو (كينيا)؛
- السيد عبد الصمد حاجيبي (المغرب)؛
- السيدة كارما ديمبا دورجي (بوتان)؛
- السيد خورخي هيدر (الأرجنتين)؛
- السيد تريفور بين (غيانا)؛
- السيد أندريه كوزميتش (بيلاروس)؛
- السيد فاليريو كراك (جمهورية مولدوفا)؛
- السيد داميان بارشيش (فرنسا)؛
- السيدة بربرا دي روزا - جوينت (الولايات المتحدة الأمريكية).

١٢- وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عين المؤتمر السيد تريفور بين (غيانا) مقررًا للدورة الثالثة عشرة.

رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا

١٣- في الجلسة العاشرة، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، انتخب المؤتمر السيد عمر محمد (باكستان) رئيساً للدورة الرابعة عشرة المقبلة للجنة العلم والتكنولوجيا.

رئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

١٤- في الجلسة العاشرة، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، انتخب المؤتمر السيد صمويل ماييلين كونتريراس (الفلبين) رئيساً للدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة المقبلتين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

جيم- وثائق تفويض الوفود

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

١٥- في الجلسة التاسعة، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظر المؤتمر في تقرير وثائق تفويض الوفود، الوارد في الوثيقة ICCD/COP(13)/20، والتوصية الواردة فيه.

١٦- وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع مقرر، يرد في الوثيقة ICCD/COP(13)/L.3، يوافق فيه على التقرير.

١٧- واستناداً إلى تقرير مكتب مؤتمر الأطراف ووثائق التفويض الإضافية التي قدمتها زامبيا وزمبابوي وكمبوديا ومالطة، قبل المؤتمر وثائق تفويض الأطراف المشاركة في الدورة.

دال- اعتماد المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص، وقبول المراقبين

(البند ١(هـ) من جدول الأعمال)

١٨- في الجلسة الأولى المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وعقب بيان أدلى به ممثل عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، قرر المؤتمر أن يعتمد بصفة مراقب المنظمات الوطنية والدولية والحكومية والحكومية الدولية المدرجة في المرفق الأول، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المدرجة في المرفق الثاني، وكيانات مؤسسات الأعمال والصناعة المدرجة في المرفق الثالث من الوثيقة ICCD/COP(13)/17.

هاء- لجنة العلم والتكنولوجيا

١٩- عُقدت الدورة الثالثة عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا برئاسة السيد حميد كوستوفيتش (البوسنة والهرسك). وعقدت اللجنة ست جلسات في الفترة من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢٠- وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أقرت اللجنة جدول أعمالها الوارد في الوثيقة ICCD/COP(13)/CST/1، ووافقت على تنظيم عمل الدورة على النحو الوارد في المرفق الثاني من تلك الوثيقة.

٢١- وفي الجلسة نفسها، عيّنت اللجنة نائب رئيسها، السيد جان - لوك شوت (فرنسا)، مقررًا لدورتها الثالثة عشرة.

٢٢- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وافقت اللجنة على إنشاء فريق اتصال، وعيّنت السيد جان - لوك شوت (فرنسا) ميسراً لفريق الاتصال.

٢٣- وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، انتخبت اللجنة بالتزكية نواباً لرئيس دورتها الرابعة عشرة المقبلة وهم: السيد كارل فياتي (غانا)، والسيدة ماريا أنجيليكا فرنانديز (كولومبيا)، والسيد أحمد سنيانز (تركيا)، والسيد جرمان كوست (الاتحاد الروسي).

٢٤- وقدمت اللجنة ست توصيات إلى مؤتمر الأطراف. واتخذ المؤتمر إجراءً بشأن هذه التوصيات في جلسته التاسعة المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

واو- لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

٢٥- عُقدت الدورة السادسة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية برئاسة السيد أليو باندا (نيجيريا)، رئيس اللجنة. وعقدت اللجنة خمس جلسات في الفترة من ٧ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢٦- وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أقرت اللجنة جدول أعمالها بصيغته الواردة في الوثيقة ICCD/CRIC(16)/1، ووافقت على تنظيم عمل الدورة على النحو الوارد في المرفق الثاني من تلك الوثيقة.

٢٧- وفي الجلسة نفسها، عُيّن نائب رئيس اللجنة، السيد ريموند باتيست (غرينادا)، مقررًا لها.

٢٨- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وافقت اللجنة على إنشاء فريق اتصال وعيّنت السيد تريפור بين (غيانا) ميسراً للفريق.

٢٩- وقدمت اللجنة ست توصيات إلى مؤتمر الأطراف. واتخذ المؤتمر إجراءً بشأن هذه التوصيات في جلسته التاسعة المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

زاي- اللجنة الجامعة

٣٠- في جلسته الأولى، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قرر المؤتمر أن يُنشئ لجنة جامعة وأن يحيل إليها بنود جدول الأعمال المدرجة في الفقرة ١٥ من الوثيقة ICCD/COP(13)/1.

٣١- وإضافة إلى ذلك، وخلال الجلسة الثانية للجنة، المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قُدم مشروعاً مقترحين لكي تنظر فيهما اللجنة في إطار بند جدول الأعمال التالي: المسائل الإجرائية - أيّ مسائل أخرى تُعتبر مناسبة.

٣٢- وفي جلسته الأولى، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عيّن المؤتمر السيدة نوسيفو نجكابا (جنوب أفريقيا) رئيسةً للجنة الجامعة. وعقدت اللجنة أربع جلسات في الفترة من ٦ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٣٣- وفي الجلسة الأولى، أنشأت اللجنة فريقين اتصال: (أ) فريق اتصال بشأن المسائل المتعلقة بالبرامج والميزانية، يتولى تيسيره السيد باتريك فيغردت (المفوضية الأوروبية)؛ و(ب) فريق اتصال بشأن مسائل اللجنة الجامعة غير المتعلقة بالبرنامج والميزانية، يتولى تيسيره السيد لويس دومينغوس كونستانينو (أنغولا).

٣٤- وفي جلستها الرابعة، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قدمت اللجنة ١٥ توصية إلى مؤتمر الأطراف.

٣٥- وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان بشأن مشروع المقرر المعتمد عن الإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية (الوثيقة ICCD/COP(13)/L.18)، وطلب إدراج مضمونه في تقرير الدورة.

٣٦- وفيما كرر الاتحاد الأوروبي القول بأنه انضم إلى توافق الآراء لاعتماد مشروع المقرر المذكور، فقد ذكّر بأن مؤتمر الأطراف، في المقرر الذي اعتمده بموجب الإطار الاستراتيجي للاتفاقية، أكد من جديد على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وفي هذا الخصوص، أكد الاتحاد الأوروبي على أن تفسير وتطبيق الإطار الاستراتيجي يجب أن يتسقا بشكل كامل مع هاتين الوثيقتين، وأن الصيغة المستخدمة في الإطار الاستراتيجي لا يجوز استخدامها كسابقة في محافل أخرى. وعلى وجه الخصوص، شدد الاتحاد الأوروبي على أن الأثر المتوقع ٣-٥^(١) يجب قراءته بما يتوافق مع الفقرة ١٢٠ من خطة عمل أديس أبابا^(٢).

٣٧- واتخذ المؤتمر إجراءً بشأن توصيات اللجنة في جلسته العاشرة المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

حاء- الحضور

٣٨- حضر الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف ممثلو ١٤٤ من الأطراف في الاتفاقية على النحو التالي:

(١) الوثيقة ICCD/COP(13)/21/Add.1، المقرر ٧/م-١٣، المرفق، الفصل الثالث، الأهداف الاستراتيجية والآثار المتوقعة.

(٢) خطة عمل أديس أبابا: www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA_Outcome.pdf.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	جزر كوك	الاتحاد الروسي
فنلندا	جزر مارشال	إثيوبيا
فيجي	جمهورية أفريقيا الوسطى	الأرجنتين
فييت نام	جمهورية تنزانيا المتحدة	الأردن
قيرغيزستان	الجمهورية الدومينيكية	أرمينيا
كابو فيردي	الجمهورية العربية السورية	إريتريا
كازاخستان	جمهورية كوريا	أستراليا
الكامبيرون	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إستونيا
كرواتيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	إسرائيل
كمبوديا	جمهورية مولدوفا	إكوادور
كندا	جنوب أفريقيا	ألمانيا
كوبا	جنوب السودان	أنتيغوا وبربودا
كولومبيا	دومينيكا	إندونيسيا
الكويت	رواندا	أنغولا
كيريباس	رومانيا	أوروغواي
كينيا	زامبيا	أوزبكستان
لبنان	زمبابوي	أوغندا
لكسمبرغ	ساموا	أوكرانيا
ليبيريا	سان تومي وبرينسيبي	إيران (جمهورية - الإسلامية)
ليسوتو	سانت فنسنت وجزر غرينادين	آيسلندا
مالطة	سانت كيتس ونيفس	إيطاليا
مالي	سانت لوسيا	بابوا غينيا الجديدة
ماليزيا	سري لانكا	باكستان
مدغشقر	السلفادور	البرازيل
مصر	سلوفاكيا	البرتغال
المغرب	السنغال	بلجيكا
المكسيك	سوازيلند	بنغلاديش
ملاوي	السودان	بنما
المملكة العربية السعودية	سويسرا	بنن
منغوليا	سيشيل	بوتان
موريتانيا	صربيا	بوتسوانا
موريشيوس	الصومال	بوركينافاسو
موزامبيق	الصين	البوسنة والهرسك
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	طاجيكستان	بولندا
ناميبيا	العراق	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
التروبيج	عمان	بيرو
نيبال	غابون	بيلاروس
النيجر	غامبيا	تايلند
نيجيريا	غانا	تركيا
نيكاراغوا	غرينادا	تشاد
هايتي	غواتيمالا	تشيكيا
الهند	غيانا	توغو
هنغاريا	غينيا	تونس
هولندا	غينيا الاستوائية	تونغا
الولايات المتحدة الأمريكية	غينيا - بيساو	الجبل الأسود
اليابان	فرنسا	الجزائر
الاتحاد الأوروبي.	كوت ديفوار	جزر القمر
	كوستاريكا	جورجيا

٣٩- وحضر الدورة أيضاً مراقبون من الدول التالية غير الأطراف في الاتفاقية:

الكرسي الرسولي

فلسطين

٤٠- وكانت أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها ومكاتبها ووكالاتها المتخصصة التالية مُمثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مرفق البيئة العالمية

المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

جامعة الأمم المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

البنك الدولي

برنامج الأغذية العالمي

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٤١- وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن ١٦ منظمة حكومية دولية و ١٢٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني.

طاء- التوثيق

٤٢- ترد الوثائق المقدمة لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة في المرفق الخامس.

ثالثاً- إدراج أنشطة المنظمات غير الحكومية ضمن برنامج العمل الرسمي لمؤتمر

الأطراف: جلسة الحوار المفتوح

(البند ١(ب) و(و) من جدول الأعمال)

٤٣- عقد المؤتمر جلسة حوار مفتوح في إطار البند ١(ب) و(و) من جدول الأعمال، في جلسته الثانية المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بشأن موضوع "الأرض والمناخ".

٤٤ - وافتتحت الجلسة وأدارتها السيدة ليو فانغفاي، سفيرة اتفاقية مكافحة التصحر لشؤون الأراضي الجافة.

٤٥ - وعقب بيان أدلى به المتحدث الرئيسي في الجلسة، السيد باريس كارابينار، المحدث الرئيسي للتقرير التقييمي الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، قُدمت عروض من أعضاء الجلسة التالية أسماؤهم: السيد أحمد سيكو ديالو، المدير التنفيذي لرابطة التدريب ودعم التنمية من مالي (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، والسيدة فو تهي بيث هوب، المديرية التنفيذية لمركز التنمية الريفية المستدامة من فييت نام (باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)، والسيد خوان ريت، أستاذ ومستشار تقني من أوروغواي (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والسيدة سوفيكو أخوبادزه، المديرية التنفيذية للمركز البيئي الإقليمي للقوقاز من جورجيا (باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية)، والسيد روبرت تانسي، مستشار لدى منظمة حفظ الطبيعة (باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى)، والسيد أندرو ليزا من نيوزيلندا (باسم الشباب).

٤٦ - وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أجاب أعضاء الجلسة على التعليقات المقدمة والأسئلة المطروحة من ممثلي المجتمع المدني في الهند وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والسنغال وتشاد والعراق وأوروغواي والصين ونيبال وكابو فيردي وناميبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وجنوب أفريقيا وبيرو وكوبا وجمهورية كوريا والمغرب والنيجر وليبيريا ودولة فلسطين وممثل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رابعاً - الجزء الخاص

(البند ٥ من جدول الأعمال)

ألف - اجتماعات المائدة المستديرة الموازية الوزارية/الرفيعة المستوى

٤٧ - عقد المؤتمر جزءاً خاصاً رفيع المستوى تضمن جلسة افتتاحية وجلسة ختامية وثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة موازية وزارية/رفيعة المستوى، وثلاث جلسات تحاور في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وذلك خلال جلساته من الثالثة إلى الثامنة المعقودة يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٤٨ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، افتتح رئيس المؤتمر الجزء الخاص الرفيع المستوى وأدلى ببيان.

٤٩ - وفي الجلسة نفسها، تلا معالي نائب رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية، وانغ يانغ، رسالةً من فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية، شي جين بينغ، وألقى كلمة رئيسية.

٥٠ - وفي الجلسة نفسها، قُدمت رسالة مسجلة بالفيديو للأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش.

٥١ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر ببيان.

٥٢- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات باسم المجموعات الإقليمية ومجموعات المصالح كل من: معالي وكيلة وزارة البيئة لشؤون تغير المناخ في إكوادور، ماريا فيكتوريا شيريوغا نيلسن (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ والسيد ريتشارد مونداندو، المدير المعني بالاتفاقات البيئية الدولية في وزارة البيئة والموارد الطبيعية في كينيا (باسم المجموعة الأفريقية)؛ والسيدة راوية مزعل محمود العزاوي، المنسقة الوطنية لشؤون اتفاقية مكافحة التصحر ومدير عام الدائرة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية وتدهور الأراضي في وزارة الزراعة العراقية (باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)؛ والدكتور إيون برجو، مستشار رئيس جمهورية مولدوفا لشؤون الصناعات الزراعية والإدارة العامة (باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية)؛ ومعالي وزيرة البيئة والموارد الطبيعية في السلفادور، لينا دولوريس بول ألفارو (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ ومعالي وزير البيئة في إستونيا، سيم كيسلر (باسم الاتحاد الأوروبي)

٥٣- وأدلت ببيان أيضاً السيدة هيندو عومارو إبراهيم، من جماعة المبورورو الرعوية في تشاد (باسم منظمات المجتمع المدني)، وكذلك السيدة ليو يانغ، من الأكاديمية الصينية للحراثة (بصفتها ممثلة عن المندوبين الشباب الصينيين وممثلي شباب العالم).

٥٤- وأدلى بيانين أيضاً ضيفاً شرفاً، هما السيدة ناوكو إيشي، المسؤولة التنفيذية الأولى ورئيسة مرفق البيئة العالمية، ورئيس الأساقفة جوزيف شينوت، السفير البابوي لدى اليابان (باسم قداسة البابا فرانسيس).

٥٥- وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقد المؤتمر ثلاثة اجتماعات مغلقة لمائدة مستديرة موازية وزارية/رفيعة المستوى في إطار البند ٥(أ) من جدول الأعمال، وذلك على النحو التالي:

١- اجتماع المائدة المستديرة ١: تدهور الأراضي: تحدٍ أمام التنمية والازدهار والسلام

٥٦- ترأس اجتماع المائدة المستديرة الأول معالي السيد سيدني ألكسندر سامويلز ميلسن، وزير البيئة والموارد الطبيعية في غواتيمالا.

٢- اجتماع المائدة المستديرة ٢: الجفاف والعواصف الرملية والترابية: الإنذار المبكر وما بعده

٥٧- ترأس اجتماع المائدة المستديرة الثاني معالي الشيخ عبد الله أحمد الحمود الصباح، رئيس مجلس الإدارة - مدير عام الهيئة العامة للبيئة في الكويت.

٣- اجتماع المائدة المستديرة ٣: تحييد أثر تدهور الأراضي: "من الأهداف إلى العمل ... ماذا سيقضي الأمر؟"

٥٨- ترأست اجتماع المائدة المستديرة الثالث معالي وزيرة البيئة والإيكولوجيا والغابات في مدغشقر، نداهيمانا نجارا بينيديكت جوهانينا.

٥٩- وترد التقارير الموجزة للرؤساء عن الاجتماعات الثلاثة للمائدة المستديرة الموازية الوزارية/رفيعة المستوى في المرفق الأول لهذا التقرير.

٦٠- ومن الجلسة الخامسة إلى الجلسة السابعة، عقد المؤتمر ثلاث جلسات تحاور في إطار البند ٥(ب) و(ج) و(د) من جدول الأعمال، على التوالي، كما يلي:

باء- الشأن الجنساني والحقوق في الأراضي (حوار مع المجتمع المدني)

- ٦١- في الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقد المؤتمر جلسة التحاور الأولى من الجزء الخاص الرفيع المستوى في إطار البند ٥(ب)، وأدارت جلسة التحاور معالي السيدة بربرا تومسون، نائبة وزير الشؤون البيئية في جنوب أفريقيا.
- ٦٢- ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير إعلان منظمات المجتمع المدني التي حضرت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف.

جيم- كيف يمكن للحكومات المحلية أن تساعد في مواجهة تحديات تدهور الأراضي؟ (حوار مع ممثلي الحكومات المنتخبين والمحليين)

- ٦٣- في الجلسة السادسة، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقد المؤتمر ثاني جلسة تحاور من الجزء الخاص الرفيع المستوى في إطار البند ٥(ج) من جدول الأعمال، وأدار الجلسة معالي السيد باول ساليك، وزير الدولة لشؤون البيئة في بولندا.
- ٦٤- ويرد التقرير الموجز للمدير عن جلسة التحاور مع ممثلي الحكومات المنتخبين والمحليين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- كيف يمكن للقطاع الخاص الاستثمار من أجل المساعدة على تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي؟ (حوار مع القطاع الخاص)

- ٦٥- في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقد المؤتمر ثالث جلسة تحاور من الجزء الخاص الرفيع المستوى في إطار البند ٥(د) من جدول الأعمال، وأدار الجلسة السيد دانييل كاليخاكريسبو، المدير العام لشؤون البيئة في المفوضية الأوروبية.
- ٦٦- ويرد في المرفق الثالث من هذا التقرير الإعلان الصادر عن منتدى قطاع الأعمال المعني بالإدارة المستدامة للأراضي.

- ٦٧- وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اختتم رئيس المؤتمر الجزء الخاص الرفيع المستوى. واستمع المشاركون في الجلسة إلى تقارير قدمها رئيس كل اجتماع من الاجتماعات المغلقة الثلاثة للمائدة المستديرة الموازية الوزارية/الرفيعة المستوى التي عقدت في إطار البند ٥(أ) من جدول الأعمال. وعُرضت أيضاً نواتج جلسات التحاور الثلاث التي عُقدت في إطار البند ٥(ب) و(ج) و(د) من جدول الأعمال.

خامساً- القرار والمقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف

- ٦٨- اعتمد المؤتمر في جلسته التاسعة والعاشر، المعقودة يومي ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ٣٧ مقررًا وقرارًا واحدًا.

ألف - المقررات المتخذة بناء على توصية من رئيس مؤتمر الأطراف

- ٦٩- بناء على توصية من رئيس الدورة الثالثة عشرة، اعتمد المؤتمر المقررات التالية:
- ٢٤/م-أ-١٣ تعيين أمانة للاتفاقية وتحديد ترتيبات عملها: الترتيبات الإدارية وترتيبات الدعم
- ٢٦/م-أ-١٣ الجزء الخاص
- ٢٧/م-أ-١٣ إعلان أوردوس
- ٣٢/م-أ-١٣ إعلان منظمات المجتمع المدني التي حضرت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف
- ٣٣/م-أ-١٣ الإعلان الصادر عن منتدى قطاع الأعمال المعني بالإدارة المستدامة للأراضي
- ٣٤/م-أ-١٣ إعلان منتدى الشباب
- ٣٥/م-أ-١٣ برنامج عمل الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف
- ٣٦/م-أ-١٣ موعد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف ومكان انعقادها
- ٧٠- وأدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان من أجل شرح موقفها من الوثيقة ICCD/COP(13)/L.14، مرحباً بإعلان أوردوس ومشهداً على أنه لا يؤثر في الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي.
- ٧١- وقد أقرت الولايات المتحدة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باعتبارها إطاراً عالمياً للتنمية المستدامة؛ وحيث كانت سياسات الولايات المتحدة آنذاك قيد الاستعراض، فإنها لم تتمكن من التأكيد على جميع جوانب الخطة المذكورة. وشددت الولايات المتحدة على وجوب أن تعمل البلدان من أجل التنفيذ وفقاً لظروفها وأولوياتها الوطنية الخاصة.
- ٧٢- وفيما يتعلق بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات^(٣)، شددت الولايات المتحدة على أن الخطة طوعية ولا تغير من الحقوق أو الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي أو تؤثر عليها. وأكدت الولايات المتحدة على أن منظمة التجارة العالمية هي المحفل المناسب للتفاوض بشأن المسائل التجارية وأن الخطة الاستراتيجية لا تمثل اتفاقاً بشأن هذه المسائل ولا تفسر أو تغير أياً من اتفاقات أو مقررات منظمة التجارة العالمية. وبالمثل، نأت الولايات المتحدة بنفسها عن جميع الإشارات إلى نقل التكنولوجيا في الخطة، وبخاصة الفقرتين ١٥ و٥٨(ب). وتلك التوضيحات، انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن الترحيب بإعلان أوردوس وطلبت إدراج مضمون البيان في تقرير الدورة.

(٣) يرجى الاطلاع على الوثيقة E/RES/2017/4، وهي ترد على الرابط التالي:
<www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/RES/2017/4>.

باء- المقررات المتخذة بناء على توصية من المكتب

٧٣- بناء على توصية من مكتب مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة، اعتمد المؤتمر المقرر التالي:

٢٥/م-أ-١٣ وثائق تفويض الوفود

جيم- المقررات المتخذة بناء على توصية من اللجنة الجامعة

٧٤- بناء على توصية من اللجنة الجامعة، اعتمد المؤتمر المقررات التالية:

- ١/م-أ-١٣ خطط العمل المتعددة السنوات لمؤسسات الاتفاقية وهيئاتها الفرعية
- ٣/م-أ-١٣ إدماج الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة والغاية ١٥-٣ ذات الصلة التي تنص على "مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي"، في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- ٤/م-أ-١٣ استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتصال الشاملة وعقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)
- ٥/م-أ-١٣ مشاركة منظمات المجتمع المدني وإشراكها في اجتماعات وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- ٦/م-أ-١٣ مشاركة القطاع الخاص وإشراكه في اجتماعات وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واستراتيجية مشاركة مؤسسات الأعمال
- ٧/م-أ-١٣ الإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية
- ٨/م-أ-١٣ تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تحسين بناء القدرات وتعزيزه والنهوض به
- ٩/م-أ-١٣ تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة ومع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية المختصة
- ١٠/م-أ-١٣ برنامج وميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
- ١١/م-أ-١٣ مذكرة التفاهم بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومرفق البيئة العالمية
- ١٣/م-أ-١٣ إجراءات إضافية أو آليات مؤسسية لمساعدة مؤتمر الأطراف في الاستعراض المنتظم لتنفيذ الاتفاقية - اختصاصات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

- ١٣-أ/٢٨ الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة
- ١٣-أ/٢٩ الدعوة في مجال السياسات المتعلقة بالجفاف
- ١٣-أ/٣٠ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية
- ١٣-أ/٣١ إطار الدعوة في مجال السياسات لمكافحة العواصف الرملية والترابية

دال - المقررات المتخذة بناء على توصية من لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

- ٧٥- بناء على توصية من لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، اعتمد المؤتمر المقررات التالية:
- ١٣-أ/٢ وضع وتنفيذ الاستراتيجيات من خلال برامج العمل الوطنية لتحقيق أهداف الاتفاقية في ضوء الغاية ١٥-٣ المدرجة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
- ١٣-أ/١٢ التعاون مع مرفق البيئة العالمية
- ١٣-أ/١٤ تعبئة الموارد لتنفيذ الاتفاقية
- ١٣-أ/١٥ تحسين إجراءات تبليغ المعلومات فضلاً عن نوعية وشكل التقارير التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف
- ١٣-أ/١٦ برنامج عمل الدورة السابعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
- ١٣-أ/١٧ موعد الدورة السابعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ومكان انعقادها

هاء - المقررات المتخذة بناء على توصية من لجنة العلم والتكنولوجيا

- ٧٦- بناء على توصية من لجنة العلم والتكنولوجيا، اعتمد المؤتمر المقررات التالية:
- ١٣-أ/١٨ متابعة برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
- ١٣-أ/١٩ تعزيز كفاءة هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات
- ١٣-أ/٢٠ التشجيع على تحليل أفضل الممارسات ونشرها وتيسير سبل الوصول إليها، والقطب المعرفي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- ١٣-أ/٢١ برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
- ١٣-أ/٢٢ التعاون مع الأفرقة والهيئات العلمية الحكومية الدولية الأخرى
- ١٣-أ/٢٣ برنامج عمل الدورة الرابعة عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا

واو- القرار الذي اعتمده مؤتمر الأطراف

٧٧- اعتمد المؤتمر في جلسته العاشرة، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، القرار التالي بناء على توصية من الجزائر:

١/م-أ-١٣ الإعراب عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية

سادساً- اختتام الدورة

ألف- اعتماد تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الثالثة عشرة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٧٨- في جلسته العاشرة المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد المؤتمر مشروع التقرير عن دورته الثالثة عشرة (ICCD/COP(13)/L.19) وأذن للمقرر باستكمال التقرير، بمساعدة من الأمانة، حسب الاقتضاء.

باء- إغلاق الدورة

٧٩- في الجلسة العاشرة أيضاً، أدلت الأمانة التنفيذية لاتفاقية مكافحة التصحر بملاحظات ختامية.

٨٠- وأدلى ببيانات أيضاً: إكوادور (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وممثل عن الاتحاد الأوروبي، وكينيا (باسم المجموعة الأفريقية)، والعراق (باسم مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ)، وبيرو (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وبيلاروس (باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى والشرقية)، ومصر (باسم المجموعة العربية).

٨١- وأدلى ببيان أيضاً ممثل لرابطة البحوث والتنمية المتكاملة، وهي منظمة غير حكومية من بيرو (باسم منظمات المجتمع المدني).

٨٢- وأدلى معالي السيد تشانغ جيانلونغ، وزير الإدارة الحكومية للغابات في الصين ورئيس الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف بملاحظات ختامية وأعلن إغلاق الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

المرفق الأول

موجز للجزء الرفيع المستوى لمؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة

اجتماع المائدة المستديرة ١: تدهور الأراضي: تحدٍ أمام التنمية والازدهار والسلام

الرئيس: معالي السيد سيدني ألكسندر سامويلز ميلسن، وزير البيئة والموارد الطبيعية في غواتيمالا
 مدير الجلسة: السيد مانويل سوبرال فيلهو، مدير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
 المتحدثون الرئيسيون: معالي السيد عبد الرحمن بيلو دامبازا، وزير داخلية نيجيريا، والسيد
 الحاجي كامارا، رئيس جمعية العائدين من الطريق الخلفي في غامبيا.

١- حضر اجتماع المائدة المستديرة الأول حوالي ٧٠ مشاركاً من أجل مناقشة الروابط بين تدهور الأراضي والتنمية المستدامة والسلام. وحدد المتحدثون الرئيسيون الدوافع وراء الهجرة القسرية وكذلك أوجه التصدي الممكنة لها، فيما يتصل بعمل الاتفاقية.

٢- وافتتحت المناقشات لوزير أربور، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالهجرة الدولية (برسالة عبر الفيديو)، حيث شددت على أهمية الدوافع البيئية مثل التصحر/تدهور الأراضي والجفاف في إطار النقاش العالمي حول الهجرة الذي أسفر عن إبرام الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وأشارت إلى أن الدوافع البيئية نادراً ما تكون السبب الوحيد للهجرة ولكنها كثيراً ما تكون وثيقة الصلة بدوافع سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى وتسبب في تفاقمها.

٣- وألقى معالي السيد عبد الرحمن بيلو دامبازا، وزير داخلية نيجيريا، الضوء على التهديدات الكبيرة للسلم والاستقرار في بلده بسبب التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وأبرز العلاقة بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والنزاع، وعدم الاستقرار. وأشار على وجه الخصوص إلى المسألة المتنامية المتمثلة في النزاعات المحلية فيما بين الرعاة والمزارعين، وتوسع الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام، في المناطق المتدهورة من البلد. وسلم بإمكانات إدارة الأراضي وتشغيل الشباب في تحقيق الاستقرار في المناطق الضعيفة.

٤- وسرد المتحدث الثالث، الحاجي أمادو كامارا، قصته المأساوية كمهاجر حاول عبور الصحراء الكبرى. ووصف الظروف الاقتصادية والبيئية القاسية التي أدت إلى اتخاذه قرار مغادرة وطنه، ثم رحلته الخطيرة والمؤلمة. وفي سياق عرض قصته، أعرب أيضاً عن استعداده لبدء حياته من جديد في غامبيا. وقد أسس المتحدث جمعية للعائدين من أجل استصلاح الأراضي بهدف تهيئة فرص للدخل للمهاجرين.

٥- وخلال المناقشة، وصف الوزراء والمندوبون كيف يؤدي تدهور الأراضي إلى تحديات خطيرة للتنمية وإلى زعزعة استقرار المجتمعات المحلية. وتبادلوا التجارب الإيجابية الخاصة بالمشاريع والمبادرات القائمة على الأراضي والتي ساعدت في تحقيق التماسك المجتمعي والاجتماعي وكذلك في القضاء على الفقر.

٦- وتم وصف عدة مبادرات وطنية وحكومية دولية ومتعددة الأطراف والاستشهاد بها، بما في ذلك الجدار الأخضر العظيم، ومبادرة بحيرة تشاد، ومبادرة أرض أفريقيا، ومبادرة "النيجيريون يطعمون النيجيريين"، وبرنامج شبكات الأمان الإنتاجية في إثيوبيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في أفريقيا. وفي هذا السياق، شدد عدد من المتحدثين، على وجه الخصوص، على زيادة القدرة على التأقلم وإيجاد وظائف جديدة للفئات الضعيفة والشباب والنساء وأصحاب الحيازات الصغيرة والأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع، باعتبار ذلك من المكونات الضرورية لأي مبادرة ناجحة.

٧- ومن أجل وصف التحديات التي يواجهها من يعانون الفقر المدقع، أورد أحد الوزراء اقتباساً من إريك إكهولم، "إن الفقراء يكافحون أسبوعاً تلو الآخر من أجل البقاء، فهم على حافهم في دوائر لا نهائية من الجوع والاستغلال والمرض، لا وقت لديهم للقلق بشأن المشاكل البيئية العالمية، ولكنهم من نواح عديدة أكثر تأثراً بنوعية البيئة من الأثرياء".

٨- وركزت مداخلات أخرى على التحديات المحددة التي تواجه الدول الهشة. وهي تشمل التشرد الداخلي والهجرة بسبب الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية والتوترات المتزايدة بل وأحياناً النزاعات فيما بين مستخدمي الأرض على الصعيد المحلي على توفر الأرض المنتجة. وألقي الضوء على الحاجة إلى تحسين إمكانية الحصول على الأراضي وزيادة ضمان الحيازة كاستجابة ممكنة من عدد من الأطراف. وفي غضون ذلك، تم التسليم بأن الحاجة إلى استصلاح الأراضي المتدهورة لتوفير بدائل للهجرة القسرية وإيجاد فرص العمل تعتبر عنصراً رئيسياً في استقرار المجتمعات المحلية وتنميتها، وخاصة لإعادة إدماج العائدين.

٩- وألقت الأطراف الضوء على عدد من المجالات لاتخاذ إجراء فيها. فينبغي تحسين التنسيق فيما بين القطاعات وداخل الحكومات مع زيادة إدماج الحكم المحلي من أجل وضع سياسات أفضل وزيادة تبادل الممارسات الجيدة. وأعرب عن الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالفئات الضعيفة، واتباع نهج تشاركي، والتزام سياسي أكبر. وتم التشديد على ضرورة تحسين توثيق الأدلة على أثر تدهور الأراضي على عدم الاستقرار. وشددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أهمية الإجراءات الوقائية مع بيان أن "المنفائلين اخترعوا الطائرة، والمتشائمون اخترعوا المظلة، ونحن نريد أن نكون ممن اخترعوا الطائرة".

١٠- وأخيراً، سلم بعض الأطراف بأن موضوع الهجرة قد اكتسب أهمية متزايدة في سياق تنفيذ الاتفاقية.

اجتماع المائدة المستديرة ٢: الجفاف والعواصف الرملية والترابية: الإنذار المبكر وما بعده

الرئيس: معالي الشيخ عبد الله أحمد الحمود الصباح، رئيس مجلس الإدارة ومدير عام الهيئة العامة للبيئة (الكويت)

مدير الجلسة: إريك سولهايم، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

المتحدثون الرئيسيون: معالي السيدة لينا دولوريس بول ألفارو، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية في السلفادور، ومعالي السيدة أوباه شام زفيبانج موشينغوري - كاشيري، وزيرة البيئة وشؤون المناخ في زمبابوي.

١١- حضر اجتماع المائة المستديرة الثاني حوالي ٨٠ مشاركاً من أجل مناقشة كيفية الدفع قدماً بخطة مواجهة الجفاف والعواصف الرملية والترابية، وتعزيز وضع السياسات الوطنية لمواجهة الجفاف.

١٢- وفي الكلمة الرئيسية التي ألقته، شددت معالي السيدة لينا دولوريس بول ألفارو، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية في السلفادور، على أن "الجفاف يعد مشكلة دينامية تحتاج إلى عمل منهجي". وقد شهدت السلفادور حالة جفاف على مدى السنوات الست المتتالية الأخيرة مما أسفر عن تبعات سلبية على سبل الرزق والصحة والزراعة والموارد الطبيعية، مع ضياع ٩٠ في المائة من التدفقات النهرية. وقدمت الوزيرة ثلاثة مقترحات لتحسين الاستعداد لمواجهة الجفاف. فاقترحت ما يلي: ١- تعزيز نظم الإنذار المبكر والرصد، تكملها آليات لإدارة المخاطر؛ ٢- وضع برنامج وطني لإصلاح خدمات النظم الإيكولوجية، بما يشمل خرائط عالية الدقة لاستخدام الأراضي، مع ترتيب أولويات المناطق لأغراض الإصلاح؛ ٣- إعادة التفكير في الزراعة مع اتباع ممارسات زراعية محسنة وذكية مناخياً.

١٣- وأوضحت المتحدث الرئيسية الثانية معالي السيدة أوباه شام زفيبانج موشينغوري - كاشيري من زمبابوي أن الجفاف يشكل خطراً طبيعياً مركباً ذا آثار متعددة على سبل الرزق والأمن الغذائي والاقتصاد والنظم الإيكولوجية. وفي الوقت نفسه، فإن العواصف الرملية والترابية تتزايد بسبب الإدارة غير المستدامة للأراضي.

١٤- وشدد المشاركون على أن الجفاف والعواصف الرملية والترابية تعد مشاكل عالمية وتتطلب حلولاً عالمية. فالطابع العابر للحدود الذي يتسم به الجفاف والعواصف الرملية والترابية يقتضي تعاوناً عالمياً وإقليمياً. وفي الوقت نفسه، اعتُبرت الاستفادة من أوجه التآزر فيما بين اتفاقيات ريو الثلاث من أجل مواجهة هذه التحديات وآثارها على قطاع الأراضي ركناً أساسياً من أركان الاستجابة الفعالة. ويتعين التنسيق والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة والقطاعات والمؤسسات من أجل تجنب ازدواج الجهود، وتقليل المقايضات إلى الحد الأدنى، وزيادة الاستخدام الكفء للموارد.

١٥- وفي هذا الخصوص، ألقى الضوء على دور الأرض باعتبارها حلاً قائماً على الطبيعة للجفاف والعواصف الرملية والترابية. ولوحظ أن الأراضي المتدهورة تعد أقل قدرة على الصمود أمام هذه الظواهر، وكما أشار أحد المندوبين، "فإن وطننا يدمر تربيته، إنما يدمر نفسه". وسلمت الأطراف بأنه باتباع إدارة متكاملة ومستدامة للأراضي والمياه على المستوى المناسب من المسطحات الطبيعية أو مستجمعات المياه، يمكن أن تتحسن صحة الأراضي وقدرتها على الصمود أمام هذه الظواهر. واعتُبر تهيئة أثر تدهور الأراضي أداة مناسبة لمواجهة الجفاف والعواصف الرملية والترابية ولبناء القدرة على الصمود.

١٦- وأبرزت الأطراف الحاجة إلى وجود قاعدة معرفية وبيانات علمية محسنة من أجل معالجة الجوانب المتعددة الأبعاد للجفاف والعواصف الرملية والترابية. واقترح أحد المشاركين إقامة محفل عالمي معني بالجفاف والعواصف الرملية والترابية من أجل تيسير تبادل المعارف الفنية

والتكنولوجيا والخبرات. وأبدي اهتمام خاص بنقل التكنولوجيا واستخدام المعارف الخاصة بالشعوب الأصلية. وفي سياق الإشارة بوجه خاص إلى العواصف الرملية والترايبية، شجعت الأطراف على إدراج المسألة في خطة العمل المقبلة لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات واقترحت وضع وتوفير إرشادات تقنية للأطراف في مجال سياسات مواجهة العواصف الرملية والترايبية وتنفيذ هذه السياسات.

١٧- وتمثلت أكثر المسائل إثارة للجدل في وضع "بروتوكول ملزم في مجال الجفاف والعواصف الرملية والترايبية"، حيث تباينت آراء المشاركين بشأن هذا الموضوع. فبينما تلقى المفهوم دعماً من الحضور حيث جادل مشاركون بأن وجود بروتوكول ملزم عالمياً يمكن أن ييسر التعاون الدولي، أعرب مشاركون آخرون عن تفضيلهم استخدام الآليات القائمة من أجل التركيز على الإجراءات والشراكات. وقال أحد المندوبين إن "ما نحتاجه هو العمل وليس التفاوض". وفي هذا الصدد، أعربت بعض الأطراف عن دعمها للخطة الإيجابية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن الجفاف.

١٨- وكان هناك توافق في الآراء بأنه يتعين إقامة شراكات قوية لدعم تنفيذ عمل اتفاقية مكافحة التصحر في هذا المجال. ووفقاً لبعض المشاركين، ينبغي أن تعمل الاتفاقية، على وجه الخصوص، على تعزيز شراكاتها مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. وتم التشديد على أهمية الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في سياق الاستعداد لمواجهة الجفاف بهدف تعزيز مشاركة المرأة والتثقيف المتنقل وبناء القاعدة المعرفية للمجتمعات المحلية. وذلك من شأنه أن يحسن من توعية الجمهور وينهض بالقدرات المحلية ويعزز من استيعاب الممارسات الجيدة بشأن الجفاف والعواصف الرملية والترايبية.

١٩- وذكّر على وجه خاص تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال التجارية المحلية لتكون نظم الإنذار المبكر والاتصال الخاصة بالجفاف فعالة. وشدد المشاركون على أن توثيق التفاعل بين المناطق الحضرية والريفية وإشراك القطاع الخاص يتسمان بأهمية بالغة لتعزيز الكفاءة وحشد التمويل الابتكاري وتعبئة الموارد.

اجتماع المائدة المستديرة ٣: تحييد أثر تدهور الأراضي: "من الأهداف إلى العمل ... ماذا سيقتضي الأمر؟"

الرئيس: معالي السيدة ندا هيما نجانجارا بينيديكت جوهانيتا، وزيرة البيئة والإيكولوجيا والغابات في مدغشقر

مدير الجلسة: السيدة كريستينا باشكا بالمر، الأمانة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي

المتحدثون الرئيسيون: السيد غوستافو ألبرتو فونسيكا، مدير البرامج في مرفق البيئة العالمية، والسيد كريستوفر نولز، مدير شعبة تغير المناخ والبيئة في المصرف الأوروبي للاستثمار.

٢٠- حضر اجتماع المائدة المستديرة الثالث حوالي ١٥٠ مشاركاً من أجل مناقشة كيفية تحويل أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي إلى عمل. وتضمنت المناقشة مداخلات من أكثر من ٣٠ مندوباً، من بينهم عدة وزراء وممثلين عن منظمات دولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٢١- وافتتحت الجلسة رئيسة اجتماع المائدة المستديرة، السيدة ندا هي مانانجارا بينيديكت جوهانيتا، وزيرة البيئة والإيكولوجيا والغابات في مدغشقر، بإلقاء الضوء على الالتزام السياسي القوي لمدغشقر بتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي وربط ذلك بأولويات البلد في مجالي المناخ والتنوع البيولوجي. ثم أدارت السيدة باشكا بالمر الجلسة، حيث وضعت إطار الحوار حول ثلاثة عناصر قد يقتضيها الانتقال من أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي إلى العمل، وهي: المشاريع التحويلية، وزيادة الموارد المالية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في التمويل. وأشارت إلى أن "تحديد الأهداف مهم، ولكنه لن يحدث أثراً إلا باتخاذ إجراءات على الأرض".

٢٢- وفي الكلمة الرئيسية التي ألقاها، أكد السيد فونسيكا أن مرفق البيئة العالمية مستعد لمواصلة دعمه لبرنامج تحديد الأهداف في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي وتعزيز القدرات على الصعيد الوطني، وكذلك استغلال إمكانات القطاع الخاص. وخلال التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية، سيتم التركيز على التغيير التحويلي من أجل معالجة مسببات التدهور البيئي، وأبرز السيد فونسيكا إمكانات أوجه التآزر فيما بين اتفاقيات ريو الثلاث.

٢٣- وفي الكلمة الرئيسية التي ألقاها، أبرز السيد كريستوفر نولز ثلاثة عوامل هامة لأخذها في الاعتبار، وهي: القيادة السياسية والإطار السياسي المستقر؛ وأهلية المشاريع للتمويل المصرفي؛ والعلاقة بين رأس المال العام والخاص.

٢٤- وفتحت باب الحوار بمداخلتين من البرازيل والهند اللتين أعلنتا عن عزمهما الانضمام لمجموعة البلدان الملتزمة بتحديد أهداف طوعية في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي. وبهذين الإعلانين، لوحظ أن ١١٢ بلداً حتى الآن قد شرعت في عملية لوضع أهداف في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي.

٢٥- وباختصار، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية من المناقشات.

٢٦- **ضرورة الالتزام السياسي القوي.** سلم المشاركون على نطاق واسع بأن أعلى مستوى ممكن من الالتزام السياسي يعد المكون الرئيسي للإجراءات الجريئة الرامية إلى تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي.

٢٧- **اعتبار أن رأس المال الخاص هو "الهدف المنشود".** يقدر مجمع رأس المال الخاص الساعي إلى فرص الاستثمار بتسعين تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويعد الربط بين السيولة والأفكار والمشاريع التحويلية من أجل التنمية المستدامة ضرورياً. وتتمثل العناصر الأساسية لحشد التمويل الخاص في المشاريع جيدة التصميم والمؤهلة للتمويل المصرفي والمركزة إلى إطار سياسي مستقر و متماسك يوفر اليقين للمستثمرين. ويتعين أن يشمل ذلك الالتزام السياسي القوي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحكم الرشيد. كما يلزم وجود مساعدة تقنية لتصميم المشاريع التحويلية.

٢٨- **الأهمية البالغة للاستفادة من الموارد العامة النادرة.** يمثل استخدام الموارد العامة لجذب التمويل الخاص جانباً محورياً من معادلة الاستفادة من مجمع التسعين تريليون دولار. وقد رحبت البلدان بإنشاء صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي باعتباره مثلاً ملموساً على التمويل الابتكاري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تحييد أثر تدهور الأراضي. ويقدم صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي نموذجاً جيداً للتمويل المختلط ولاستخدام الموارد العامة لتعبئة

الاستثمارات المؤثرة. وتعد توقعات القطاع العام عالية بالنسبة للقطاع الخاص. وهناك اعتقاد بأن الشركات يجب ألا تكون موجهة نحو تحقيق الربح فقط، بل يتعين أن تشارك في قدر من المسؤولية عن تحقيق التنمية المستدامة.

٢٩- **يجب إنهاء العمل المنعزل.** إن الإجراءات التحويلية تعني أيضاً أوجه التأزر. أي المشاريع والبرامج التي تعمل معاً على إنجاز اتفاقيات ريو الثلاث وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق توحيد جداول الأعمال الوطنية. وينطوي أيضاً تحقيق أهداف تبيد أثر تدهور الأراضي على النهوض بتحقيق الغايات في مجالي المناخ والتنوع البيولوجي.

جلسة التحوير ٢: كيف يمكن للحكومات المحلية أن تساعد في مواجهة تحديات تدهور الأراضي؟ (حوار مع ممثلي الحكومات المنتخبين والمحليين)

مدير الجلسة: السيد بول ساليك، وزير الدولة لشؤون البيئة في بولندا.

أعضاء جلسة التحوير: السيدة شي يانجي، نائبة رئيس بلدية أوردوس، الصين؛ السيد أشوك سريداران، رئيس بلدية بون، ألمانيا؛ السيد أحمد عزيز ديالو، رئيس بلدية دوري، بوركينا فاسو؛ السيد مانويل أنطونيو لوبيز دي أراوخو، رئيس بلدية كويلبمان، موزامبيق؛ السيد رولان ريس، رئيس بلدية ستراسبورغ، فرنسا.

٣٠- في جلسة التحوير الثانية، ناقش رؤساء البلديات والوزراء والمندوبون كيف يمكن للبلديات أن تساعد في مواجهة تحديات تدهور الأراضي.

٣١- وألقى أعضاء جلسة التحوير الضوء على التحديات العديدة التي تواجهها المدن وشددوا على الحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية تناسب السياق الوطني، وتعزيز القدرات التقنية، وتعبئة الموارد المالية، بما في ذلك آليات التمويل. ومن دواعي الأمل في التفاؤل بالمستقبل وجود أمثلة عديدة على الممارسات الجيدة القائمة التي تتضمن المدن و/أو البلديات.

٣٢- وفي سياق الحوار المثمر اللاحق، كرر المشاركون الإعراب عن الحاجة إلى دعم وإرادة سياسية أقوى من أجل تنفيذ الاتفاقية، وعن التزامهم بتحقيق تبيد أثر تدهور الأراضي على الصُّعد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي.

٣٣- وشدد المشاركون على أن مسألتي التصحر وتدهور الأراضي تستحقان المزيد من الاهتمام السياسي العالمي وكذلك التعاون والتنسيق فيما بين رؤساء البلديات وغيرهم من أصحاب المصلحة. ولوحظ أن تنفيذ البرامج العالمية يمثل شرطاً هاماً لإنجاز التحول الإيكولوجي الفعال. ولتحقيق ذلك، يلزم مشاركة جميع أصحاب المصلحة، مثل الدول والمدن والأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، أكد المندوبون مجدداً على الأهمية المحورية للحكومات المحلية باعتبارها الكيان الحكومي الأقرب إلى الناس.

٣٤- واعتبر العديد من المشاركين أن التعاون اللامركزي هو أفضل مبدأ لحشد الخبرات وتطوير أفضل الممارسات وتعزيز قدرات الإدارة اللازمة، وحثوا على إيجاد آليات تمويل ملائمة ومرنة تكون متاحة للحكومات المحلية من أجل تيسير التنفيذ المحلي للاتفاقية ولأهداف التنمية المستدامة.

٣٥- وفيما يتعلق بالسؤالين التاليين: "كيف يمكن أن نقلل استخدام الأراضي إلى الحد الأدنى ونحظى بمدن يطيب العيش فيها؟" و"كيف يمكن أن نلبي الاحتياجات اليومية بأسلوب مستدام؟"، شددت المداخلات على أن أساليب تخطيط المدن وتمويلها وتطويرها وبنائها وحكمها وإدارتها تؤثر بشكل مباشر على الاستدامة والمرونة التي تتجاوز الحدود الحضرية بكثير. وفي سياق العمل على الاستخدام الأمثل للأراضي، فإن تحسين التخطيط لاستخدامها يتعين أن يهدف إلى تهيئة مزايا متعددة للناس والتربة والطبيعة.

٣٦- وأشار المشاركون إلى أنه يتعين التنسيق الوثيق بين الإدارة المستدامة للأراضي والنمو الذكي والتخطيط المستدام للمدن، وشددوا على الحاجة إلى إطار قانوني ذي هياكل مساءلة واضحة تمكن من رصد اتخاذ الإجراءات أو عدم اتخاذها.

٣٧- "إننا الآن نفترض الأرض التي نعيش عليها. فلا يمكن أن ننسى درجة الاستعجال التي يتسم بها الموقف، وينبغي أن نتصرف وفقاً لذلك". وفي هذا الخصوص، يعد إشراك المجتمعات والحكومات المحلية بالغ الأهمية من أجل مكافحة التصحر وكذلك تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي. وبهذه الرسالة الرئيسية، لخص المشاركون بالإجماع جلسة الحوار الثانية.

إعلان منظمات المجتمع المدني التي حضرت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف

١- نحن منظمات المجتمع المدني، الممثلين لأكثر من ٥٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني المعتمدة لدى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمجتمعين لحضور الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف المعقودة في الفترة من ٦ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في أوردوس، الصين، نرحب بموجب هذا الإعلان عن امتناننا لحكومة جمهورية الصين الشعبية ومواطنيها الودودين لاستضافتنا في مدينة أوردوس الجميلة، ولأمانة اتفاقية مكافحة التصحر لدعمها الثابت لمنظمات المجتمع المدني، ولحكومات الصين وسويسرا وتركيا على دعمها المالي لفريق منظمات المجتمع المدني ولتهيئة مشاركة هامة لهذه المنظمات في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف.

٢- يرحب المجتمع المدني بالمقرر ٥/م أ-١٣ لدعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعمال اتفاقية مكافحة التصحر، وخاصة التجديد المقرر لفريق منظمات المجتمع المدني. ويسلم هذا المقرر بالدور الحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني في تحقيق أهداف الاتفاقية، ونحن نرحب بالمساهمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني المعتمدة، من البلد المضيف ومن أنحاء العالم، والتي أثرت الحوار في أوردوس وساهمت في النواتج الشاملة. وقد أسهمت المنظمات غير الحكومية بثمانية عشر بياناً في سياق مؤتمر الأطراف عبرت أيضاً عن وجهات نظر الفئات السكانية المتأثرة وروح المادة ٥(د) من الاتفاقية، التي تلزم الأطراف بـ "تيسير مشاركة" السكان المحليين، ولا سيما النساء والشباب ... بدعم من المنظمات غير الحكومية، في الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر".

٣- ونؤيد توصيات فريق منظمات المجتمع المدني بشأن الحقوق في الأراضي، الواردة في الفصل الثالث من الوثيقة ICCD/COP(13)/15، ونشير إلى أن المادة ٨ من الاتفاقية تقضي بتضمين برامج العمل الوطنية تدابير لتحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي لإدارة الموارد الطبيعية من أجل تأمين حيازة السكان المحليين للأراضي. وفي هذا السياق، نرحب كذلك بتضمين المقرر ٥/م أ-١٣ دعوة الأطراف إلى أن تنظر في التوصيات المقدمة من فريق منظمات المجتمع المدني بشأن الحقوق في الأراضي. وفي هذا الإطار، نحث الأطراف على ضمان المشاركة الكاملة لمستخدمي الأراضي المحليين في عملية استصلاح الأراضي وإدارتها المستدامة، ونشير في هذا السياق إلى ما يلي:

(أ) إن عدم وجود حقوق قابلة للإنفاذ وضمن للحيازة لمستخدمي الأراضي يعد دافعاً أساسياً لتدهور الأراضي والهجرة، وهو من العوامل التي تتسبب في وقوع النزاعات؛

(ب) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وخاصة المادة ٢٦ منه، التي تفيد بأن للشعوب الأصلية الحق في الأراضي التي امتلكتها أو شغلتها بصفة تقليدية أو التي استخدمتها أو اكتسبتها بخلاف ذلك، وأن على البلدان منح الاعتراف والحماية القانونيين لهذه الأراضي، والمادة ٣٢ التي تشير إلى الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

(ج) التوصية العامة رقم ٣٤ بشأن حقوق المرأة الريفية، الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تلزم الأطراف باتخاذ جميع التدابير، بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة، اللازمة لتحقيق المساواة الفعلية للمرأة الريفية فيما يتعلق بالأراضي والموارد الطبيعية؛

(د) المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي تقدم إطاراً سليماً ومشروعاً للإدارة الرشيدة للأراضي والحقوق المعززة لحيازتها.

٤- ويطلب المجتمع المدني إلى الأطراف أن تعمل بنشاط على تعزيز الشراكات الفعالة مع منظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، ومن أجل دعم إشراك مستخدمي الأراضي والموارد الطبيعية المحليين، وخاصة النساء والشعوب الأصلية والرعاة والشباب، في تفعيل تقييد أثر تدهور الأراضي.

٥- ومن ثم، فإننا نرحب بمقرر اعتماد الإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ (المقرر ٧/م أ-١٣) وبدعوته أصحاب المصلحة إلى مراعاة الحاجة إلى سياسات وتدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية، والسعي إلى ضمان مشاركة الرجال والنساء في التخطيط وصنع القرارات والتنفيذ على الصعد كافة، والنهوض بتمكين النساء والفتيات والشباب في المناطق المتأثرة؛ وكذلك بتشجيع الأطراف على مواصلة تحسين إشراك المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية والإطار الاستراتيجي.

٦- ونطلب إلى جميع الأطراف أن تؤكد مجدداً التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الغاية ١٥-٣ لتحقيق تقييد أثر تدهور الأراضي. وفي سياق السعي إلى تحقيق الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة، يجب على الأطراف التسليم بأن الحقوق في الأراضي مدرجة في غايات الأهداف ١ و٢ و٥ و١٢ و١٤ و١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وبأنه من أجل تناول خطة عام ٢٠٣٠ بشكل كلي يجب مراعاة الطابع المترابط لجميع الأهداف السبعة عشر ويجب التقييد بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

٧- وبالتالي، فإننا ندعو الأطراف إلى أن تدمج تعزيز ضمان حيازة الأراضي في برامج عملها الوطنية وفي عملية تفعيل تقييد أثر تدهور الأراضي، وأن تعتمد وتنفذ المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني من أجل توجيه سياساتها المتعلقة بضمان حيازة الأراضي ومن أجل تنفيذ عملية تقييد أثر تدهور الأراضي.

٨- وإذ يشير المجتمع المدني إلى أهمية ترسيخ العلم في الأراضي المتأثرة بالتصحر من أجل الارتقاء بضمان تطوير برامج البحث العلمي التي تعزز المعارف المحلية، وخاصة لدى الشعوب الأصلية، فإنه يرحب باعتماد التقرير التوليقي لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات عن الإدارة المستدامة للأراضي (ICCD/COP(13)/CST/3)، ويحث الأطراف على دعم التفاعلات بين العلوم والسياسات على الصعيدين الوطني والمحلي، ويحث هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات على التفاعل مع الشبكات العلمية.

٩- ونرحب باعتماد النص المتعلق بالمساواة الجنسانية ونحث الأطراف على تنفيذ خطة عمل المسائل الجنسانية التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر على الصعيد الوطني، وعلى الرصد والإبلاغ بشأن التقدم المحرز في تنفيذها.

١٠- وتسلم منظمات المجتمع المدني بالدور القيم للتمويل الخاص من أجل تحقيق أهداف تهيئة أثر تدهور الأراضي، ولكن يجب أن نشدد مع ذلك على أن مشاركته في تمويل المبادرات في إطار هذه الاتفاقية يجب أن تتقيد بأعلى المعايير الإنسانية والاجتماعية والبيئية وأن تحمي مصالح الرعاة والمزارعين والشعوب الأصلية والنساء والفلاحين من غير ملاك الأراضي. وفي هذا السياق، يجب أن يمثل صندوق تهيئة أثر تدهور الأراضي لأعلى المعايير الإنسانية والاجتماعية والبيئية. ويجب على منظور المجتمع المدني، فيما يتعلق بتنفيذ المبادرات التي يقودها القطاع الخاص والأنشطة التي سُنستحدث من قبل القطاع الخاص في إطار الاتفاقية، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المشاريع التحويلية لتحقيق أهداف تهيئة أثر تدهور الأراضي، أن يضمن إشراك ممثلي منظمات المجتمع المدني المعتمدة. ونحث الأمانة بقوة على ضمان مشاركة ممثل واحد على الأقل لإحدى منظمات المجتمع المدني المعتمدة لدى الاتفاقية، ينتخبه فريق منظمات المجتمع المدني، في المجلس الاستشاري لصندوق تهيئة أثر تدهور الأراضي، وذلك من أجل تمكين المشاركة الفعالة لأوساط منظمات المجتمع المدني للإسهام بخبراتها في عمليتي الإدارة وصنع القرار في الصندوق المذكور.

١١- ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء أوجه تضارب المصالح المحتملة التي يمكن أن تنشأ بسبب إشراك القطاع الخاص في آليات التمويل في هذه الاتفاقية، ونطلب إلى الأطراف أن تضمن إدارة التمويل الخاص لعمليات الاتفاقية بأسلوب شفاف ووفقاً لإجراءات إبلاغ منتظمة وشفافة. ويجب ألا تعتبر مشاركة القطاع الخاص في الإسهام بالموارد المالية من أجل تحقيق غايات تهيئة أثر تدهور الأراضي بديلاً عن التمويل العام الذي يعد أساسياً لتحقيق أهداف الاتفاقية.

١٢- وختاماً، فإننا نتقدم بالتهنئة للأطراف على اعتماد نص مقرر سديد في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف ونطلب إليها أن تعمل بشكل كامل وفعال مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، وأن تضمن اعتماد مقرر بشأن حقوق الأراضي في إطار الاتفاقية في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.

المرفق الثالث

الإعلان الصادر عن منتدى قطاع الأعمال المعني بالإدارة المستدامة للأراضي

نحن المشاركون في منتدى قطاع الأعمال الرابع المعني بالإدارة المستدامة للأراضي، المعقود يومي ١١ و١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في أوردوس بمنطقة منغوليا الداخلية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين،

إذ نعرب عن قلقنا من أن التصحر وتدهور الأراضي لا يزالان من بين أخطر التحديات التي يواجهها العالم بشكل مشترك،

وإذ نشير مع التقدير إلى الإجراءات التي اتخذتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لوضع نهج مناسب إزاء تحييد أثر تدهور الأراضي،

وإذ نسلم بأن المجتمع العالمي قد حدد بوضوح موضوع تحييد أثر تدهور الأراضي ويسعى إلى تناوله باعتباره غاية بالغة الأهمية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ ننوه أيضاً بأنه خلال منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، اقترح رئيس الصين شي جين بينغ "استحداث منصات للبيانات الضخمة من أجل الحماية البيئية - الإيكولوجية، والدعوة إلى إقامة تحالف دولي للتنمية الخضراء للحزام والطريق، وتقديم المساعدة إلى البلدان ذات الصلة من أجل التصدي لقضايا تغير المناخ".

وإذ ندرك أن تحقيق الهدف ١٥ والغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة يتطلب قيام جميع أصحاب المصلحة والحكومات والمجتمع المدني ومستثمري القطاع الخاص بإقامة شراكة قوية، وأن الأطر المؤسسية والسياسية والقانونية السليمة المقترنة بالحوافز الاقتصادية يمكن أن تتيح للمجتمع العالمي تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي،

وإذ ندرك أيضاً أن القطاع الخاص يمكن أن يضطلع بدور فريد في تطوير حلول الأعمال ومعالجة المسائل المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي، بفضل وعيه المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية وما لديه من معارف فنية وقدرات على تطوير حلول مبتكرة، وكذلك قدرته على حشد الموارد المالية واتخاذ إجراءات ملموسة على الأرض،

وإذ نحيط علماً بصندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، وهو البرنامج الأول من نوعه الذي يُطلق خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، ويتسم بميكل ذي طبقات لرأس المال، ويهدف إلى جمع المستثمرين من القطاعين العام والخاص معاً من أجل تمويل مشاريع ثلاثية الأساس تسهم بشكل كبير في تحييد أثر تدهور الأراضي،

وإذ نلاحظ توفر قصص النجاح المتعلقة بالعمليات التجارية والآليات السوقية في مجال مكافحة التصحر وإصلاح النظام الإيكولوجي، مثل نموذج كوبوكي، وخطة النمو الجيد، والزراعة الذكية مناخياً، ومؤشر التنوع البيولوجي الزراعي،

وإذ نلاحظ أيضاً أن مؤتمر الأطراف اعترف في دورته الحادية عشرة بمنتدى كوبوكي الدولي للصحاري كأداة ومنصة مهمتين لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وتحقيق إنجازاتها على مدى السنوات العشر الماضية، على النحو الوارد في توافق آراء كوبوكي، وإذ نحيط علماً

بالتوصيات الأخرى المقدمة في الاجتماعات السابقة لمتدى قطاع الأعمال المعني بالإدارة المستدامة للأراضي،

وإذا تَوَكَّد على أن الابتكار في السياسات والآليات المؤسسية يعد بالغ الأهمية من أجل تحفيز القطاع الخاص والحكومات والسكان المحليين على إقامة شراكات في سياق العمل على منع ومكافحة التصحر/تدهور الأراضي وتعزيز إصلاح النظام الإيكولوجي بأسلوب مستدام،

وإذا نشدد على أهمية الإدارة المستدامة للأراضي لمواجهة تدهور الأراضي ولحفظ التنوع البيولوجي، ولزيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية،

وإذا نبرز الدور الذي يؤديه حفظ تواصل المسطحات الطبيعية كنهج فعال لتعزيز التكامل الإيكولوجي ومنع انقراض الأنواع وإصلاح النظم الإيكولوجية السليمة الفاعلة،

١ - نتعهد بما يلي:

(أ) تنسيق أولوياتنا لإدراج هدف متعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي في البرامج والاستراتيجيات ذات الصلة في مجالات البحوث والإرشاد والإنتاج ونقل التكنولوجيا وتنمية القدرات؛

(ب) إقامة شراكات والتوسع فيها مع الحكومات والوسط الأكاديمي والمستثمرين والأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز تواصل المسطحات الطبيعية كمنطلق لمواجهة التحديات المتعلقة بتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي؛

(ج) العمل على تطوير تكنولوجيات مبتكرة مراعية للبيئة، إلى جانب تكنولوجيات عملية وسهلة الاستخدام لصغار المزارعين، وتعزيز تطبيقها في سياق الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي على نطاق واسع ومن أجل إدخال تحسينات على إنتاجية الأراضي وحماية النظام الإيكولوجي وإصلاحه؛

٢ - نوصي بما يلي:

(أ) أن تضع الحكومات سياسات وتشريعات وآليات مؤسسية تحفيزية، مثل الضرائب التفضيلية وآليات الاستثمار والتمويل، من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البرامج طويلة الأجل للإدارة المستدامة للأراضي ومكافحة التصحر وإصلاح النظم الإيكولوجية بحد أدنى من المخاطر؛

(ب) أن ينظر قطاع الأعمال التجارية، استناداً إلى مبدأ الاستدامة، في تطوير صناعات ذات ميزات صحراوية في المناطق المتدهورة من أجل تعزيز العمالة المحلية وإفادة السكان المحليين، وهو ما سيساعد، ليس فقط على تخضير الأراضي المتصحرة، بل أيضاً على المساهمة في التخفيف من حدة الفقر هناك؛

(ج) أن تُدعى منظمات المجتمع المدني والجامعات والوسط الأكاديمي والمنظمات و/أو البرامج المعنية بالبحوث والإرشاد ذات الصلة بإدارة الأراضي إلى أن تُدمج ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في سياساتها وبرامجها وأن تساعد في مجالي بناء القدرات وتبادل المعارف؛

(د) أن يعمل قطاع الأعمال التجارية والوسط الأكاديمي بشكل مشترك على تعزيز التكنولوجيات المبتكرة والناشئة للاستخدامات التشغيلية في أعمال رصد تدهور

الأراضي وقياسه وتقييمه، والارتقاء بتطبيقات البيانات الضخمة، والاستشعار عن بعد، والمركبات الآلية غير المأهولة، والإنترنت، وكذلك 'إنترنت الأشياء' في مجال الإدارة المستدامة للأراضي؛ و'٢' تطوير الصناعات المراعية للبيئة، والزراعة الدقيقة، والرصد والإبلاغ على الصعيد الإيكولوجي - البيئي؛

(هـ) أن تدخل العناصر الفاعلة من أوساط التمويل والاستثمار في شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إيجاد حلول مبتكرة لتمويل تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(و) أن يُطلب إلى قطاع الأعمال التجارية، في هذا الصدد، تطوير الآليات الملائمة للعمل بشكل وثيق مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية والحكومية الدولية من أجل المساعدة على تعزيز تنمية القدرات في مجال الاقتصاد الأخضر وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في البلدان النامية، وخاصة في المناطق المتخلفة النمو، لإفادة السكان المحليين؛

(ز) أن تعتنم الأطراف المهتمة من مجتمع الأعمال الفرص التي توفرها مبادرة الحزام والطريق من أجل العمل بشكل مشترك في برامج واسعة النطاق لمنع ومكافحة التصحر وإصلاح تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، بهدف ضمان تواصل المسطحات الطبيعية على امتداد مناطق الحزام والطريق؛

(ح) أن ينظر مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة والمحافل الأخرى ذات الصلة، فيما يتعلق بما ورد أعلاه، في إيراد مضمون نموذج كوبوكي وتجاربه الناجحة في مكافحة التصحر وإصلاح النظم الإيكولوجية على نطاق واسع، في تقرير الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف وإعلان أوردوس المتعلق بها، وأن يدعو إلى تبادل الخبرات وتعزيز تطبيقاتها الأوسع نطاقاً من أجل فائدة السكان على امتداد الحزام والطريق وفي مناطق أخرى.

٣- نعلن، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات اتفاقية مكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركات الأعضاء في المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة وغيرها من الكيانات المعنية، عن اعتزامنا المشاركة بشكل نشط في المبادرات والمحافل ذات الصلة التي تتناول موضوع تدهور الأراضي، بما في ذلك مبادرة التحالف العالمي للاقتصاد المراعي للبيئة في الصحراء، بهدف إقامة شراكات في مجال تعزيز التنمية المستدامة تحديداً، من أجل المساهمة فيما يلي:

(أ) تبادل ونشر الخبرات والنماذج والمعلومات والمعارف بشأن منع ومكافحة التصحر وإصلاح النظم الإيكولوجية؛

(ب) تعزيز تطوير ونقل وخدمات التكنولوجيا المبتكرة، وكذلك التعاون في مجال الأعمال من أجل تحقيق المنافع المتبادلة؛

(ج) توفير الدعم لتنمية قدرات الأجيال الشابة من أصحاب الأعمال الحرة وتدريبهم؛

(د) تشجيع المشاركة في الاجتماعات ذات الصلة، مثل منتدى كوبوكي الدولي للصحاري، من أجل تبادل الخبرات على نطاق واسع بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية وتطوير الاقتصاد الأخضر.

إعلان منتدى الشباب

مبادرة الشباب العالمية لمكافحة التصحر

شباب فاعل لمكافحة التصحر

نحن، المندوبون الشباب حول العالم الحاضرون منتدى الشباب للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أوردوس، الصين، نود أن نعرب عن الامتنان لحكومة الصين على دعمها لمشاركتنا في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، بتمويلها السخي واستضافتها لمنتدى الشباب.

وبهذا الإعلان، نعرب عن عزمنا طرح رؤيتنا المشتركة ووضع خريطة طريق نحو تعزيز مشاركة الشباب في مكافحة آثار تغير المناخ المتعلقة بالتصحر ومناهضة الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية. وهدفنا هو التأكيد على التزامنا، انطلاقاً من بلد كل منا، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الغاية ١٥-٣ بشأن تبييد أثر تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠.

أولاً - معلومات أساسية

إننا ندرك أن ٤٠ في المائة من الشباب إما عاطلون عن العمل أو يعملون في وظائف متواضعة الأجر. كما أن محدودية فرص التعليم وسوء ظروف العمل تجعل الشباب أكثر عرضة للإيديولوجيات المتطرفة وتعطل نمو البلدان وفرصها في التنمية بشكل مستدام.

وإننا نعتقد أن الفرص الاقتصادية والتعليمية الراهنة غير جامعة. وبالإمكان القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير من أجل تعزيز ممارسات الحفظ وحماية مواردنا المحدودة. فوفقاً لتقرير اللجنة المعنية بالأعمال التجارية والتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، يمكن إيجاد ٧١ مليون وظيفة في قطاع الغذاء والزراعة وحده، فيما تتضمن استراتيجيات استصلاح الأراضي إنتاجاً صحياً من النظم الإيكولوجية، بما يدرّ حوالي تريليون دولار سنوياً.

ونذكر بنص اتفاقية مكافحة التصحر، الذي يبرز أهمية بناء القدرات لكافة الأفراد، وخاصة النساء والشباب، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية. كما تسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالحاجة إلى تمكين الشباب وأيضاً بالإقرار بعملهم الفاعل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتيسيره.

ثانياً - أدوار الشباب

نحن، أصحاب المصلحة الرئيسيون في عالمنا وقادته في المستقبل، عند تمكيننا، نمتلك القدرة على المساهمة في التصدي للتحديات العالمية العاجلة التي نواجهها وتجاوزها.

وإننا، وقد نشأنا ولا زلنا نتعرض في عالم متغير، على استعداد تام لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية والتكيف معها، وخاصة تلك المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبإمكاننا الاضطلاع بدور رئيسي في عملية صنع القرار، وتقديم تعليقات بناءة، والقيام بدور الجسر بين صناعات القرار والمجتمع المدني. إننا نمثل القوى الجديدة المحركة للتغيير، بأفكار جديدة وتكنولوجيات مبتكرة وأساليب إبداعية وسبل للقضاء على الفقر وتمهيد الطريق أمام اقتصاد جديد مستدام.

ثالثاً - التزامات الشباب

إننا نعرب عن تقديرنا لهذه الفرصة لضمان الاستماع لأصوات الشباب في مؤتمر الأطراف، ونتمناها. وإننا نهدف إلى تحفيز عامة الجمهور بجعل أهداف التنمية المستدامة أكثر واقعية وأهمية من المنظور المحلي، وإلى إلهام الناس ليصبحوا محركاً إيجابياً للتغيير المستدام في حياتهم اليومية. ومن أجل فهم مسؤولياتنا وتحملها بشكل كامل، فقد وضعنا لأنفسنا التحديات المحددة التالية:

- (أ) تكريس أنفسنا للسعي إلى إيجاد سبل لتحفيز التغيير داخل دوائر تأثيرنا (على شبكة الإنترنت وخارجها)؛
- (ب) اكتساب المعارف والمهارات التقنية والمهنية والنهوض بها من أجل المساهمة في أسواق العمل ذات الصلة، وخاصة تلك المتعلقة باستصلاح الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والموارد المائية؛
- (ج) المشاركة النشطة في المنابر الشبابية ذات الصلة (على شبكة الإنترنت وخارجها)؛
- (د) تنظيم الحملات وتعزيز البحوث والسياسات التي تدعم تنفيذ الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي؛
- (هـ) تقديم تعليقات ومقترحات بناءة إلى جميع الأطراف بشأن كيفية تحسين عملية تشجيع الشباب من المناطق المختلفة على المشاركة في الحوار المتعلق بالأراضي والمناخ؛
- (و) تصميم حلول مبتكرة وخلاقة للمساهمة في تنفيذ تحديد أثر تدهور الأراضي؛
- (ز) إقامة شبكات وتحالفات اجتماعية ومهنية تعزز وتدعم تنفيذ تحديد أثر تدهور الأراضي من أجل التعامل مع الأرض باعتبارها عنصراً رئيسياً في حل القضايا المتعلقة بتغير المناخ؛
- (ح) العمل بنشاط على تعزيز مبادرات الشباب وتمكين الشابات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والمياه؛
- (ط) المشاركة الشخصية في الأنشطة التطوعية المتعلقة بحفظ الأراضي والموارد المائية، والمشاركة الاستباقية في أعمال الإصلاح والإدارة المستدامين للموارد البيئية المتدهورة، وتعزيز توعية أقراننا بهذه الأعمال وانخراطهم فيها.

النداء من أجل تلقي الدعم من أصحاب المصلحة

من أجل مواجهة جميع التحديات المذكورة أعلاه، ندعو نحن، الشباب العالمي، جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية منها والدولية، والجمعيات والوسط الأكاديمي والأعمال التجارية وجمعيات المجتمع المدني، بما فيها التي يقودها الشباب، ووكالات الأمم المتحدة، إلى السعي للوفاء بالتزامات التالية:

(أ) الاستثمار في التعليم الجيد الذي يساوي بين الجميع، الرسمي وغير الرسمي، لجميع الشباب، وخاصة الشباب، وبناء وعي قوي بالقضايا البيئية والحقوق في الأراضي والحقوق الاجتماعية من سن صغيرة؛

(ب) تزويد الخريجين الشباب ومن أنهوا الدراسة الثانوية بالمعارف والمهارات العملية، المفيدة للنجاح في سوق الوظائف الخضراء، وخاصة في قطاعي استصلاح الأراضي وحفظ الأراضي والموارد المائية. وتشمل الأنشطة الممكنة البارزة: تنظيم ودعم التدريب التعليمي أو المهني أو التقني ذي الصلة وتنمية المهارات في مجال التكنولوجيا الرقمية، وهو ما يتصل مباشرة بسوق العمل. ويشمل ذلك أيضاً برامج التعليم الخاص والعمل (مثلاً، أساليب التحريج والرعي، والاستخدام المستدام للمدخلات الزراعية) التي تستهدف فئات متنوعة من الشباب؛

(ج) إنشاء برامج للتدريب المهني وبرامج للمبتكرين الشباب تعزز نمو المواهب الشابة بما يتيح الفرصة للتعليم والابتكار، وخاصة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والموارد المائية. ومن شأن ذلك أن يشجع المهارات الشابة على تحويل الأفكار إلى مشاريع ويمكنها من ذلك. ويمكن للنقابات ومنظمات أصحاب الأعمال والقطاع الخاص تقديم قروض بفائدة منخفضة وتمويل وموارد لبرامج الشباب؛

(د) الاستثمار في الباحثين الشباب ودعمهم في مجال إنتاج أبحاث ورؤى جديدة، وربط المعارف المحلية والوطنية والعالمية من أجل سد الثغرات في المسائل المتعلقة بالأراضي من خلال إنشاء صناديق للبحوث أو تمويل الباحثين الشباب؛

(هـ) الاستثمار في اقتصاد التدوير والاقتصاد الأخضر وفي العلم والتكنولوجيا، وتنفيذ سياسات تعزز الاستخدام والإدارة المستدامين للأراضي والمياه، مثل الطاقات المتجددة. ويحتاج هذا الفرع من السوق إلى حوافز للنمو والتطور، بما يوجد وظائف شاغرة جديدة في هذه المجالات؛

(و) العمل على إحياء المهن المرتبطة بالفلاحة والزراعة، بما يجعل القطاع الزراعي أكثر حداثة وجذباً للشباب، وإعانة الاقتصاد الزراعي، وضمان إمكانية الحصول على الأراضي والحقوق فيها، وتزويد الشباب بالحوافز والخبرات والتمويل لإطلاق مشاريع جديدة؛

(ز) تبادل المعارف، بما في ذلك ممارسات الزراعة الخاصة بالشعوب الأصلية، والتشاور مع الشباب من أجل المساعدة على تحليل المشاكل من زاوية مختلفة وتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار المتعلق بالمسائل البيئية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم اجتماعات وحلقات عمل دراسية ومؤتمرات شبابية دورية على الصعد المحلي والوطني والدولي؛

(ح) دعم وتيسير الفضاءات/المنابر على شبكة الإنترنت وخارجها للحوارات والمشاورات وحملات وسائط الإعلام والأنشطة التطوعية على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل الوصول إلى المجتمعات المحلية المهمشة ودعوة الشباب إلى العمل معاً وتعزيز أدوارهم كمناصرين وشركاء في دعم الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، والإسهام في بناء السلام المستدام من أجل أجيال المستقبل:

- يمكن للصين، بصفتها البلد المضيف لمنتدى الشباب هذا، مثلاً، أن تمثل نقطة الانطلاق لهذه المنابر. وستكون مبادرة الشباب لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي منبراً لتعزيز وتيسير دعم الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة في صفوف الشباب من أجل إيصال أفكارهم إلى صناع القرار؛
- يمكن أيضاً لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وغيره من الوكالات التابعة لها اغتنام هذه الفرصة في الصين للاستفادة من المشاريع التطوعية ذات الصلة الخاصة باتحاد عموم الصين للشباب أو غيرها من المشاريع المماثلة في مناطق أخرى. ومن خلال هذه المبادرات يمكن تعبئة المتطوعين الشباب من الصين والعالم للاضطلاع بأنشطة خدمية تطوعية ذات صلة، تتعلق بمجال استصلاح الأراضي والموارد المائية المتدهورة على الصعيد العالمي؛
- يمكن أيضاً لمشاركة الشباب أن تستفيد من الرابطة الأكاديمية والمؤسسات التي تعمل بنشاط على تبادل (أو نشر) نتائج أبحاثها مع الشباب أو المنظمات التي يقودها الشباب من أجل تعزيز تعميم المعلومات والمعارف؛
- إن التيسير خارج الإنترنت للمعارف ونقل التكنولوجيا، أي أحدث التكنولوجيات الزراعية، سيفيد الشباب في المجتمعات المحلية الريفية المحرومة.

خامساً - ملاحظات ختامية

أخيراً، إننا ندعو الأطراف الحاضرة في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف إلى اتخاذ خطوات لتنفيذ التوصيات المبينة. ونطلب إلى الأطراف أن تدرج مبادرة الشباب في مناقشاتها وأن تأخذها في الاعتبار في عملية اتخاذ القرار من أجل ضمان حصول أجيال المستقبل على أدوات مواجهة القضايا الاجتماعية والبيئية والشبكة بفعالية وعلى سبل حماية أمنا الأرض.

إن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر تمثل نقطة بداية ومنطلقاً لتحفيز وإشراك الشباب الآخرين على الصعيدين المحلي والعالمي من أجل حفظ وإصلاح مواردنا المحدودة من الأراضي.

إن مجرد الرغبة في التغيير لا تكفي في حد ذاتها: فيجب علينا أن نطبق على أنفسنا التغيير الذي نود رؤيته. فبمفردنا، بإمكاننا أن نسير، لكن معاً، بإمكاننا أن نعدو. وبذلك تكون الوحدة ضرورية للغاية من أجل بلوغ الأهداف المذكورة، ونحن متحمسون لاتخاذ الخطوات الضرورية لبناء مستقبل أكثر استدامة وعدلاً للجميع. ونتطلع قدماً لعام ٢٠٣٠ وما بعده، حيث سيتم التغلب على العديد من التحديات العالمية بتحقيق الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة.

Documents before the Conference of the Parties at its thirteenth session

[English only]

<i>Document symbol</i>	<i>Title</i>
ICCD/COP(13)/1	Provisional agenda and annotations. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/2	Integration of Sustainable Development Goal 15 and related target 15.3 which states: “to combat desertification, restore degraded land and soil, including land affected by desertification, drought and floods, and strive to achieve a land degradation-neutral world”, into the implementation of the United Nations Convention to Combat Desertification. Report by the Executive Secretary
ICCD/COP(13)/3	The future strategic framework of the Convention. Report by the Intergovernmental Working Group on the future strategic framework of the Convention
ICCD/COP(13)/4	Report on progress in the implementation of the comprehensive communication strategy and on the United Nations Decade for Deserts and the Fight against Desertification (2010–2020). Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/5	Additional procedures or institutional mechanisms to assist the Conference of the Parties in regularly reviewing the implementation of the Convention – Terms of reference of the Committee for the Review of the Implementation of the Convention. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/6	Promotion and strengthening of relationships with other relevant conventions and international organizations, institutions and agencies. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/7	Programme and budget for the biennium 2018–2019. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/7/Corr.1	Programme and budget for the biennium 2018–2019. Note by the secretariat. Corrigendum
ICCD/COP(13)/8- ICCD/CRIC(16)/2	Comprehensive multi-year workplan for the Convention (2018–2021) and two-year costed work programme for the Convention (2018–2019). Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/9	Financial performance for the Convention trust funds. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/10	Audited financial statements for the Convention trust funds for the biennium 2016–2017 as at 31 December 2016. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/11	Audited financial statements for the Convention trust funds for the biennium ended 31 December 2015, including the report of the United Nations Board of Auditors. Note by the secretariat
ICCD/COP (13)/12	Audited financial statements for the Global Mechanism as at 30 September 2013. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/13	Report on the status of contributions to the Convention trust funds for the biennium 2016–2017. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/14	Report of the Evaluation Office. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/15	Participation and involvement of civil society organizations in meetings and processes of the United Nations Convention to Combat Desertification. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/16	Participation and involvement of the private sector in meetings and processes

<i>Document symbol</i>	<i>Title</i>
	of the United Nations Convention to Combat Desertification. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/17	Accreditation of intergovernmental organizations, civil society organizations and representatives from the private sector, and admission of observers. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/18	Memorandum of Understanding between the United Nations Convention to Combat Desertification and the Global Environment Facility. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/19	Draft advocacy policy frameworks: Gender, Drought, and Sand and Dust Storms. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/19/Corr.1	Draft advocacy policy frameworks: Gender, Drought, and Sand and Dust Storms. Note by the secretariat. Corrigendum
ICCD/COP (13)/20	Credentials of delegations. Report of the Bureau to the Conference of the Parties
ICCD/COP(13)/INF.1	Information for participants
ICCD/COP(13)/INF.2	Note on the special segment of the Conference of the Parties at its thirteenth session. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/INF.3	Status of ratification of the United Nations Convention to Combat Desertification. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/INF.4	List of participants
ICCD/COP(13)/CRP.1	Overview of gender mainstreaming in the implementation of the Convention: 1998–2018
ICCD/COP(13)/CRP.2	Elaborating on the Drought Initiative

Documents before the Committee for the Review of the Implementation of the Convention at its sixteenth session

<i>Document symbol</i>	<i>Title</i>
ICCD/CRIC(15)/7	Report of the fifteenth session of the Committee for the Review of the Implementation of the Convention, held in Nairobi from 18 to 20 October 2016
ICCD/CRIC(16)/1	Provisional agenda and annotations. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/8- ICCD/CRIC(16)/2	Comprehensive multi-year workplan for the Convention (2018–2021) and two-year costed work programme for the Convention (2018–2019). Note by the secretariat
ICCD/CRIC(16)/3	Report on the performance of Convention institutions and subsidiary bodies (2016–2017). Note by the secretariat
ICCD/CRIC(16)/4	Report by the Global Environment Facility on its strategies, programmes and projects for financing the agreed incremental costs of activities concerning desertification
ICCD/CRIC(16)/5	Improving the procedures for communication of information as well as the quality and format of reports to be submitted to the Conference of the Parties. Note by the secretariat
ICCD/CRIC(16)/INF.1	Reporting template for the 2017–2018 reporting process. Note by the secretariat

Documents before the Committee on Science and Technology at its thirteenth session

<i>Document symbol</i>	<i>Title</i>
ICCD/COP(13)/CST/1	Provisional agenda and annotations. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/CST/2	The scientific conceptual framework for land degradation neutrality. Synthesis report by the Science-Policy Interface
ICCD/COP(13)/CST/3	Sustainable land management for addressing desertification/land degradation and drought, climate change mitigation and adaptation. Synthesis report by the Science-Policy Interface
ICCD/COP(13)/CST/4	Rehabilitation, restoration and reclamation measures and practices in degraded lands. Synthesis report by the Science-Policy Interface
ICCD/COP(13)/CST/5	Cooperation with other scientific panels. Report by the Science-Policy Interface
ICCD/COP(13)/CST/6	Review of the Science-Policy Interface and its achievements. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/CST/7	Work programme for the Science-Policy Interface (2018–2019). Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/CST/8	Promoting the analysis, dissemination and accessibility of best practices and the UNCCD Knowledge Hub. Note by the secretariat
ICCD/COP(13)/CST/INF.1	Report by the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services on the Land Degradation and Restoration Assessment
ICCD/COP(13)/CST/INF.2	Compilation of proposals for topics to be considered for inclusion in the Science-Policy Interface work programme 2018–2019. Note by the secretariat

Other documents available at the session

<i>Document symbol</i>	<i>Title</i>
ICCD/COP(12)/20	Report of the Conference of the Parties on its twelfth session: proceedings
ICCD/COP(12)/20/Add.1	Report of the Conference of the Parties on its twelfth session: action taken
ICCD/COP(11)/23	Report of the Conference of the Parties on its eleventh session: proceedings
ICCD/COP(11)/23/Add.1	Report of the Conference of the Parties on its eleventh session: action taken
ICCD/COP(10)/31	Report of the Conference of the Parties on its tenth session: proceedings
ICCD/COP(10)/31/Add.1	Report of the Conference of the Parties on its tenth session: action taken
ICCD/COP(9)/18	Report of the Conference of the Parties on its ninth session: proceedings
ICCD/COP(9)/18/Add.1	Report of the Conference of the Parties on its ninth session: action taken
ICCD/COP(8)/16	Report of the Conference of the Parties on its eighth session: proceedings
ICCD/COP(8)/16/Add.1	Report of the Conference of the Parties on its eighth session: action taken

<i>Document symbol</i>	<i>Title</i>
ICCD/COP(7)/16	Report of the Conference of the Parties on its seventh session: proceedings
ICCD/COP(7)/16/ Add.1	Report of the Conference of the Parties on its seventh session: action taken
ICCD/COP(6)/11	Report of the Conference of the Parties on its sixth session: proceedings
ICCD/COP(6)/11/ Add.1	Report of the Conference of the Parties on its sixth session: action taken
ICCD/COP(5)/11	Report of the Conference of the Parties on its fifth session: proceedings
ICCD/COP(5)/11/ Add.1	Report of the Conference of the Parties on its fifth session: action taken
ICCD/COP(4)/11/ Add.1	Report of the Conference of the Parties on its fourth session: action taken
ICCD/COP(3)/20/ Add.1	Report of the Conference of the Parties on its third session: action taken
ICCD/COP(2)/14/ Add.1	Report of the Conference of the Parties on its second session: action taken
ICCD/COP(1)/11/ Add.1	Report of the Conference of the Parties on its first session: action taken
